لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
٤١/٢٠٨	٢٩٢٩/ل/د١/٢٠٢٠م لعام ١٤٤٢هـ	١٤٤٢/٠١/٢٦هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٩/١٤م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	خدمات المحافظ الاستثمارية	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المالك المدير العام للشركة المدعية تقدم إلى اللجنة في تاريخ ١٤٤١/٠٦/٢٥هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصّه: "ملخص الدعوى: حيث تم تقديم طلب يوم الأربعاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٩م للاكتتاب في شركة (أ) بمبلغ (٢,٠٩٠,٠٠٠)، اثنان مليون وتسعون ألف ريال سعودي فقط لا غير لعدد (٦٥,٣١٠) سهم بسعر ٣٢ ريال لكل سهم. ولقد كنت على تواصل دائم لحظة بلحظة عن طريق الجوال والإيميل مع الشركة المدعى عليها، وقد تم تأكيد طلب تنفيذ الاكتتاب حسب البيانات أعلاه. ولكن تفاجأنا يوم الاثنين ١٢ ربيع الثاني ١٤٤١هـ، الموافق ٩ ديسمبر ٢٠١٩م بعد التواصل مع الموظفين في الشركة المدعى عليها بجدة بعدم تنفيذ الاكتتاب. المستندات: الهوية الوطنية، السجل التجاري، عقد التأسيس + التعديل، خطابنا إلى الشركة المدعى عليها، خطاب الرد من الشركة المدعى عليها، خطاب تفويضنا للشركة المدعى عليها بتنفيذ العمليات المالية، الحوالات البنكية، خطابنا إلى هيئة السوق المالية، خطابنا إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. الطلبات: وعليه نرجو من سعادتكم الحكم لصالحنا بمبلغ ٤ مليون ريال سعودي تعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والمتمثلة في إهدار فرصة الاكتتاب في شركة (أ)، حجز الأموال بدون تنفيذ الاكتتاب، التأخر والمماطلة في الرد وعدم عرض أو قبول أي تسوية مباشرة أو من خلال هيئة السوق المالية بعدم الرد أو التجاوب معهم. رقم المحفظة (- -)، رقم الحساب الاستثماري (- -)، ولكم جزيل الشكر" (وأرفق ما يستشهد به).

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى في تاريخ ١٤٤١/٠٧/٠٦هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من وكيلها في تاريخ 1441/07/22هـ، جاء فيها ما نصّه: "نشير إلى الدعوى بعاليه والمستلمة من قبل الشركة المدعى عليها عبر البريد الإلكتروني بتاريخ: ٠٣/٠٣/٢٠٢٠م، والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة. نتشرف بإجابة سعادتكم على النحو التالي: الوقائع: ١ -تقدم المدعي تأسيس محفظة استثمارية بتاريخ: ٢٠١٩/١٢/٠٢م، قبل نهاية فترة الاكتتاب بيومين. ٢ -تم إفادة المدعي في حينه من خلال البريد الإلكتروني للمدعي بأن الوقت ضيق جداً ولا يمكننا

ضمان تنفيذ طلبه وسنسعى جاهدين لمساعدته. ٣. انتهت الفترة المحددة للاكتتاب دون اكتتاب المدعي من خلال الشركة المدعى عليها. الدفاع: ١ -الوقت المتقدم به المدعي لفتح المحفظة الاستثمارية ضيق جداً قبل نهاية الاكتتاب بيومين. ٢ -العلاقة بين المدعي والشركة المدعى عليها باعتبارها التعاقدي مقتصرة وفق المستندات على فتح محفظة استثمارية، وقد وفت بذلك الشركة المدعى عليها بفتح محفظة للمدعي خلال وقت قياسي. ٣ -الإفادة الموجهة من الشركة المدعى عليها للمدعي بصعوبة الاستجابة لطلبه في ظل الوقت المستغرق لتأسيس محفظة استثمارية، والنص على أن الشركة المدعى عليها ستحاول مساندته ولكن لا تستطيع ضمان اكتتابه. ٤ -العلاقة التعاقدية وفق المستندات المرفقة من المدعي مقتصرة على تأسيس محفظة استثمارية، وقد أوفت الشركة المدعى عليها بجانبها التعاقدي فيما يخصه، فضلا من خلو ادعاءات المدعي من سند اكتتابه بالشركة (أ) وتقاعس الشركة المدعى عليها عن تنفيذه وفق ادعائه. الطلبات: ١. رد الدعوى في مواجهة الشركة المدعية لعدم نهوض الحق للمدعي في مطالبته لانتفاء السبب النظامي الموجب لهذه الدعوى ٢. حفظ حقوق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق".

وتم تزويد الشركة المدعية بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/٠٧/٢٧هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من ممثلها في تاريخ ١٤٤١/٠٨/٠٥هـ، جاء فيها ما نصّه: "الرد بخصوص نقاط الوقائع: ١) منذ بداية فترة الاكتتاب يوم الإثنين الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٩م، تواصلنا مع فرع بنك (أ) لطلب الاكتتاب في شركة (أ) وقد قاموا بدورهم بالتواصل مع الشركة المدعى عليها لمعرفة المتطلبات اللازمة لذلك، وبعد المتابعة معهم لعدة مرات أفادونا يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ نوفمبر بضرورة فتح حساب استثماري ومحفظة استثمارية لشركتنا مع إرسالهم المتطلبات لذلك، إضافة إلى ذلك تم إفادتنا بأن سبب التأخير في الرد هو أن الشركة المدعى عليها كانت بداية الاكتتاب تشترط موافقة هيئة السوق المالية لفتح المحافظ الاستثمارية والتي قد تستغرق حوالي أسبوعين وبعد ذلك أصبح فتح المحافظ الاستثمارية عن طريقهم خلال يوم عمل واحد فقط. وبناء على ما تقدم ذكره فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م، قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى موظفي الشركة المدعى عليها. ٢) بناء على ما تقدم في الفقرة (١) أعلاه، يظهر حرصنا واهتمامنا بالاكتتاب منذ بداية الفترة، ولكن الشركة المدعى عليها تأخرت في الرد بالمتطلبات بداية وتأخرت في فتح المحفظة الاستثمارية تاليا حيث استغرق فتح المحفظة أربعة أيام عمل وحسب متابعتنا مع منسوبي الشركة المدعى عليها فإن الإجراء داخلي ويمكن أن ينفذ في يوم واحد فقط. عموما الإيميل المشار إليه يتحدث عن عدم ضمان فتح الحساب والمحفظة الاستثماريين وليس عدم ضمان الاكتتاب، وبالرغم من ذلك فقد تم أخيرا فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في أخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وتم إرسال إيميل إلكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب ليتم تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. وقد قمنا مباشرة بالاتصال بالموظف المسئول الذي طلب منا تحويل مبلغ الاكتتاب وأفدناه أننا سنتوجه مباشرة إلى فرع بنك (أ) في طريق ... لإتمام عملية التحويل وأيضا تمت مباشرة تعبئة نموذج الاكتتاب وإرساله الساعة ١٢:١٠ مساء. وبقينا على تواصل

مباشر بالهاتف الجوال والإيميل حتى تم تحويل مبلغ الاكتتاب كاملا والاتصال وإرسال صورة الحوالة عبر الإيميل الإلكتروني الساعة ٢:٠٥م. ٣) كما تم ذكره في الفقرة رقم (٢) تم تحويل مبلغ الاكتتاب كاملاً وتمت الإفادة بالهاتف من قبل نفس الموظف بإرسال طلب الاكتتاب لقسم العمليات في الإدارة العامة لتنفيذ الطلب. الرد بخصوص نقاط الدفاع: ١) حسب الفقرة (١) في الرد على الوقائع أعلاه، فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المدير الإقليمي، وموظفين بالشركة المدعى عليها وهو ما يعد وقت كافي لفتح الحساب والمحفظة الاستثمارية وتنفيذ طلب الاكتتاب. ٢) العلاقة مع الشركة المدعى عليها بغرض الاكتتاب في شركة (أ) وحسب ما تم ذكره سابقا فقد تم استيفاء جميع متطلبات الاكتتاب ولكن لم يتم تنفيذه من قبل الشركة المدعى عليها. وأيضا حسب طلب الشركة المدعى عليها فقد تم يوم الإثنين الموافق ٢ ديسمبر٢٠١٩م إرسال تفويض خطاب من الشركة المدعية لهم بالصيغة المطلوبة والتي تشتمل على العديد من الصلاحيات من ضمنها شراء وبيع الأسهم وأيضا تعميد الشركة المدعى عليها بإدارة محافظ الشركة والتوقيع على جميع المستندات المتعلقة بذلك. ٣) حسب ما تم ذكره أعلاه في الرد على الوقائع في الفقرات (١&٢) يظهر حرصنا واهتمامنا بتنفيذ الاكتتاب منذ بداية فترة الاكتتاب، ولكن الشركة المدعى عليها تأخرت في الرد بالمتطلبات بداية وتأخرت في فتح المحفظة الاستثمارية تاليا حيث استغرق فتح المحفظة أربعة أيام عمل وحسب متابعتنا مع منسوبي الشركة المدعى عليها فإن الإجراء داخلي ويمكن أن ينفذ في يوم واحد فقط. عموما الإيميل المشار إليه يتحدث عن عدم ضمان فتح الحساب والمحفظة الاستثماريين وليس عدم ضمان الاكتتاب، وبالرغم من ذلك فقد تم أخيرا فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في أخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر٢٠١٩م وتم إرسال إيميل إلكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب ليتم تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. وقد قمنا مباشرة الاتصال بالموظف المسئول الذي طلب منا تحويل مبلغ الاكتتاب وأفدناه اننا سنتوجه مباشرة إلى فرع بنك (أ) في طريق ... لإتمام عملية التحويل وأيضا تمت مباشرة تعبئة نموذج الاكتتاب وارساله الساعة ١٢:١٠ مساء. وبقينا على تواصل مباشر بالهاتف الجوال والإيميل حتى تم تحويل مبلغ الاكتتاب كاملا والاتصال وإرسال صورة الحوالة عبر الإيميل الإلكتروني الساعة ٢:٠٥م. ٤) حسب ما سبق ذكره أعلاه في الفقرة (٢) في الرد على نقاط الدفاع، فإن العلاقة مع الشركة المدعى عليها بغرض الاكتتاب في شركة (أ) وحسب ما تم ذكره سابقا فقد تم استيفاء جميع متطلبات الاكتتاب ولكن للأسف لم يتم تنفيذه من قبل الشركة المدعى عليها. وأيضا حسب طلب الشركة المدعى عليها فقد تم يوم الإثنين الموافق ٢ ديسمبر ٢٠١٩م إرسال خطاب تفويض من الشركة المدعية لهم بالصيغة المطلوبة والتي تشتمل على العديد من الصلاحيات من ضمنها شراء وبيع الأسهم وأيضا تعميد الشركة المدعى عليها بإدارة محافظ الشركة والتوقيع على جميع المستندات المتعلقة بذلك. أما بخصوص سند الاكتتاب في شركة (أ) فبناء على الاتصال مع الموظف المسئول، وعند سؤاله عن رغبتنا في الحصول على سند الاكتتاب فقد أفادنا بأنه لا حاجة لنا بزيارتهم بعد تحويل مبلغ الاكتتاب وسوف يزودنا به لاحقا.

وأيضا تم التواصل هاتفيا مع الموظف. يوم الخميس الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٩م، حيث تم تأكيد تنفيذ طلب الاكتتاب وطلب منا حسب المفاهمة معه عبر الإيميل المرسل في اليوم السابق يوم الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، الساعة ١:١٧ مساء أن يتم بغرض الحفظ إعادة إرسال نموذج الاكتتاب بعد تعديل كمية الأسهم إلى ٦٥,٣١٠ سهم وسعر ٣٢ ريال للسهم بدلا من ٣٠ ريال، حسب ما تم به التنفيذ الفعلي للاكتتاب. ولكن تفاجأنا يوم الإثنين الموافق ٩ ديسمبر ٢٠١٩م، بعد التواصل مع الموظفين في الشركة المدعى عليها بجدة بعدم تنفيذ الاكتتاب، مما يدل بوضوح بحسب إفادتهم هاتفيا والإيميل المرسل من المدير الإقليمي بأن الاكتتاب لم يتم تمريره وتنفيذه من قبل قسم العمليات في الرياض دون توضيح للأسباب، وهذا يؤكد الخطأ في عدم التنفيذ حيث لم يتأكدوا من عدم تنفيذ الاكتتاب إلا بعد ٦ أيام. وأيضا حسب الاتصال الوارد إلينا من نائب الرئيس في الشركة المدعى عليها والذي اعتذر فيه عن عدم تنفيذ الاكتتاب وأنهم يعملون جاهدين لعمل العديد من التسويات حيث تم تلقيهم العديد من الشكاوى بهذا الخصوص. الطلبات: ١) قبول الدعوة في مواجهة الشركة المدعى عليها بسبب وجوب الحق للمدعي الشركة المدعية في مطالبته لثبوت السبب النظامي الموجب لهذه الدعوى. ٢) حفظ حقوق الشركة المدعية في التعويض لاختصامها بوجه حق بمبلغ ٤ مليون ريال سعودي تعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والمتمثلة في إهدار فرصة الاكتتاب في شركة (أ)، حجز الأموال بدون تنفيذ الاكتتاب، التأخر والمماطلة في الرد وعدم عرض أو قبول أي تسوية مباشرة أو من خلال هيئة السوق المالية وذلك بعدم الرد أو التجاوب" (وأرفق ما يستشهد به).

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/08/٠٦هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من وكيلها في تاريخ 1441/٠٨/١٩هـ، جاء فيها ما نصه: "نشير إلى الدعوى بعاليه والمستلمة من قبل الشركة المدعى عليها عبر البريد الالكتروني بتاريخ:٢٠٢٠/٠٣/٣٠م، والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة. نتشرف بإجابة سعادتكم على النحو التالي: الدفاع: ١- جميع المرفقات التي يستند إليها المدعي تعزز موقف الشركة المدعى عليها المتعاون ومحاولتها الاستجابة لطلب المدعي رغم إشعاره بالمراسلات ابتداءً بعدم ضمان الاكتتاب. ٢- تعدد المراسلات تؤكد التعاون التام مع المدعي، وإحاطته بأي تطورات تطرأ على طلبه بدليل إشعاره بفتح المحفظة. ٣- لم تتضمن المراسلات تأكيد الاكتتاب أو خصم مبلغه من حسابه الاستثماري مما يعزز موقف الشركة المدعى عليها بعدم وجاهة دعوى المدعي. وبناء عليه فإن الشركة المدعى عليها تعزز سابق دفوعها وطلباتها المودعة لدى مقام عدالة اللجنة وفق مذكرة الدفاع بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/١٥م".

وتم تزويد الشركة المدعية بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/٠٨/٢١هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من ممثلها في تاريخ ١٤٤١/٠٨/٢٦هـ، جاء فيها ما نصّه: "بخصوص الدعوى المشار إليها أعلاه والمستلمة من الشركة المدعية عبر البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/١٤م والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة. يشرفنا إجابة سعادتكم على النحو التالي: الادعاء: ١) كما سبق ذكره في خطاب الادعاء بتاريخ ٢٠٢٠/03/٢٧م. فإن بداية المراسلات المشار إليها كانت مع (بنك (أ)) حيث لديهم حساب الشركة المدعية، والذي كان التواصل من خلالهم مع الشركة المدعى عليها، فمنذ بداية فترة

الاكتتاب يوم الإثنين الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٩م، تواصلنا مع فرع بنك (أ) لطلب الاكتتاب في شركة (أ) وقد قاموا بدورهم بالتواصل مع الشركة المدعى عليها لمعرفة المتطلبات اللازمة لذلك، وبعد المتابعة معهم لعدة مرات أفادونا يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ نوفمبر بضرورة فتح حساب استثماري ومحفظة استثمارية لشركتنا مع إرسالهم المتطلبات لذلك، وأيضا تمت إفادتنا بأن سبب التأخير في الرد هو أن الشركة المدعى عليها كانت بداية الاكتتاب تشترط موافقة هيئة السوق المالية لفتح المحافظ الاستثمارية والتي قد تستغرق حوالي أسبوعين وبعد ذلك أصبح فتح المحافظ الاستثمارية عن طريقهم خلال يوم عمل واحد فقط. وبناء على ما تقدم ذكره فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المدير الإقليمي، وموظفين آخرين. وبناء على ما تقدم ذكره فيتضح لنا أن التأخير كان من الشركة المدعى عليها بداية لمعرفة متطلبات الاكتتاب وللتحديد بدقة للوقت اللازم لفتح المحفظة والحساب الاستثماري. أما فيما يخص المراسلات اللاحقة مع الشركة المدعى عليها عبر البريد الإلكتروني والجوال من خلال الاتصالات والرسائل فقد كانت الشركة المدعية هي المبادرة في المتابعة اليومية ولعدة مرات حتى تم فتح المحفظة والحساب الاستثماري وتعبئة طلب نموذج الاكتتاب وتحويل مبلغ الاكتتاب وأيضا بعد الاكتتاب في اليوم التالي وأيضا الأسبوع الذي يليه لمعرفة كمية الأسهم التي تم تخصيصها. عموما الإشعار (الإيميل) المشار إليه يتحدث عن عدم ضمان فتح الحساب والمحفظة الاستثماريين وليس عدم ضمان الاكتتاب، وبالرغم من ذلك فقد تم أخيرا فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وتم إرسال إيميل إلكتروني الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب ليتم تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. وقد قمنا مباشرة بالاتصال بالموظف المسئول، الذي طلب منا تعبئة نموذج الاكتتاب وتحويل مبلغ الاكتتاب، وعليه قمنا مباشرة بتعبئة نموذج الاكتتاب وإرساله الساعة ١٢:١٠ مساء، وأفدناه بقرب دخول وقت صلاة الظهر وإغلاق فروع البنوك وأننا سنتوجه مباشرة من مكتبنا في ... جنوبا إلى فرع بنك (ب) شمالاً لتحويل مبلغ مليون ريال إلى حسابنا في بنك (أ) ومن ثم التوجه إلى فرع بنك (أ) في طريق ... لإتمام عملية التحويل لكامل المبلغ. وبقينا على تواصل مباشر بالهاتف الجوال والإيميل حتى تم تحويل مبلغ الاكتتاب كاملا وقدره (اثنان مليون وتسعون ألف ريال سعودي) والاتصال وإرسال صورة الحوالة عبر الإيميل الإلكتروني الساعة ٢:٠٥ م. وقد تمت الإفادة بالهاتف من قبل الموظف المسئول بإرسال طلب الاكتتاب لقسم العمليات في الإدارة العامة لتنفيذ الطلب. وعموما فإن التعاون وإن حصل فهو إحدى الواجبات المفترض تقديمها للعميل ولكن يجب أن لا يكون مبرر لعدم تنفيذ الاكتتاب بأي حال من الأحوال فالعبرة بالمحصلة النهائية لا بآلية الوصول إليها.

٢) فيما يخص تعدد المراسلات ومضمونها وأطرافها وإشعار فتح المحفظة وما تلاه من مراسلات ووقائع فقد تم التفصيل لذلك في الفقرة (١) أعلاه. وللتأكيد فإن التعاون وإن حصل فهو إحدى الواجبات المفترض تقديمها للعميل ولكن يجب أن لا يكون مبرر لعدم تنفيذ الاكتتاب بأي حال من الأحوال فالعبرة بالمحصلة النهائية لا بآلية الوصول إليها. ٣) أما بخصوص سند الاكتتاب في شركة (أ) فبناء على الاتصال مع الموظف

المسئول بعد تحويل كامل مبلغ الاكتتاب، وعند سؤاله عن رغبتنا في الحصول على سند الاكتتاب فقد أفادنا بأنه لا حاجة لنا بزيارتهم بعد تحويل مبلغ الاكتتاب وسوف يزودنا به لاحقا. وأيضا تم التواصل هاتفيا مع الموظف المسئول. في اليوم التالي الخميس الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٩م، حيث تم تأكيد تنفيذ طلب الاكتتاب وطلب منا في حينه، حسب المفاهمة معه عبر الإيميل المرسل في اليوم السابق يوم الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م الساعة ١:١٧ مساء أن يتم بغرض الحفظ إعادة إرسال نموذج الاكتتاب بعد تعديل كمية الأسهم إلى ٦٥,٣١٠ سهم وسعر ٣٢ ريال للسهم بدلا من ٣٠ ريال، حسب ما تم به التنفيذ الفعلي للاكتتاب. ولكن تفاجأنا يوم الإثنين الموافق ٩ ديسمبر ٢٠١٩م، بعد التواصل مع الموظفين في الشركة المدعى عليها بجدة بعدم تنفيذ الاكتتاب، مما يدل بوضوح بحسب إفادتهم هاتفيا والإيميل المرسل من المدير الإقليمي بأن الاكتتاب لم يتم تمريره وتنفيذه من قبل قسم العمليات في الرياض دون توضيح للأسباب حتى الان، وهذا يؤكد الخطأ والخلل في عدم التنفيذ حيث لم يتنبهوا ويتأكدوا من عدم تنفيذ الاكتتاب إلا بعد ٦ أيام. وأيضا حسب الاتصالات مع مدير مكتب الرئيس التنفيذي للشركة المدعى عليها وأيضا الاتصال الوارد إلينا من نائب الرئيس في الشركة المدعى عليها والذي اعتذر فيه عن عدم تنفيذ الاكتتاب وأنهم يعملون جاهدين لعمل العديد من التسويات حيث تم تلقيهم العديد من الشكاوى بهذا الخصوص. وبناء عليه فإن الشركة المدعية تؤكد تعزيز جميع دعواها وطلباتها السابقة المودعة لدى مقام عدالة اللجنة في تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/١١م وتاريخ ٢٠٢٠/03/٢٧م. الطلبات: ١) قبول الدعوى في مواجهة الشركة المدعى عليها بسبب وجوب الحق للمدعي الشركة المدعية في مطالبته لثبوت السبب النظامي الموجب لهذه الدعوى. ٢) حفظ حقوق الشركة المدعية لاختصامها بوجه حق، في التعويض بمبلغ ٤ مليون ريال سعودي تعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والمتمثلة في إهدار فرصة الاكتتاب في شركة (أ)، حجز الأموال بدون تنفيذ الاكتتاب، التأخر والمماطلة في الرد وعدم عرض أو قبول أي تسوية مباشرة أو من خلال هيئة السوق المالية وذلك بعدم الرد أو التجاوب" (وأرفق ما يستشهد به).

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/08/٢٧هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من وكيلها في تاريخ 1441/٠٩/١٠هـ، جاء فيها ما نصه: "نشير إلى الدعوى بعاليه والمستلمة من قبل الشركة المدعى عليها عبر البريد الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٠م، والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة. نتشرف بإجابة سعادتكم على النحو التالي: الوقائع: ١- تقدم المدعي بطلب الاكتتاب في الشركة (أ) بتاريخ 2019/12/01م، علما بأن المدعي لم يكن لديه علاقة مع الشركة المدعى عليها. ٢- تم إفادة المدعي في حينه من خلال البريد الإلكتروني للمدعي بأن الوقت ضيق جداً ولا يمكننا ضمان فتح الحساب الاستثماري والمحفظة مع تداول وتنفيذ طلبه، وسنسعى جاهدين لمساعدته. (مرفق النص والترجمة).

٣- قام فريق العمل بكل الجهد لتنفيذ إجراءات تأسيس العلاقة للعميل وفتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية والتي تكون كالتالي: مراجعة جميع المستندات من قبل مسؤول خدمة العملاء وتأسيس معلومات العميل في الأنظمة الإلكترونية للشركة المدعى عليها. ومن ثم مراجعة الإدارة القانونية للمستندات

والمفوضين من قبل العميل لإعطاء التعليمات. ومن ثم يتم رفع طلب إلى شركة تداول لإنشاء محفظة استثمارية من قبل إدارة العمليات في الشركة (والذي يستغرق تنفيذه مدة قد تصل إلى ٤ أيام عمل). وبعد أن يتم إنشاء المحفظة يتم ربطها إلكترونيا بنظام الشركة الإلكتروني وإصدار رقم العميل. وبعد ذلك يتم إبلاغ العميل برقم الحساب الاستثماري ورقم المحفظة للعميل. ٤- قام العميل بتقديم طلب الاكتتاب بتاريخ 2019/12/04م، والذي يصادف آخر يوم للاكتتاب في الشركة (أ)، وفي نفس اليوم قام العميل بتغيير بيانات الطلب (الكمية والسعر المكتتب فيها). ٥- قام العميل بإيداع المبلغ في الحساب الاستثماري بتاريخ 2019/12/04 الساعة ٢:٠٥ مساءً أي بعد الوقت النهائي لاستلام طلبات الاكتتاب. ٦- انتهت الفترة المحددة للاكتتاب دون اكتتاب المدعي من خلال الشركة المدعى عليها، وذلك بسبب كمية الطلبات الهائلة في اللحظات الأخيرة من نهاية الاكتتاب والتي تعتبر مكتملة قبل الساعة الثانية عشر من ذلك اليوم.

الدفاع: ١- الوقت المتقدم به المدعي لفتح المحفظة الاستثمارية ضيق جداً. ٢- العلاقة بين المدعي والشركة باعتبارها التعاقدي مقتصرة وفق المستندات على فتح محفظة استثمارية، وقد وفت بذلك الشركة بفتح محفظة للمدعي خلال وقت قياسي.

٣- الإفادة الموجهة من الشركة للمدعي بصعوبة الاستجابة لطلبه في ظل الوقت المستغرق لتأسيس محفظة استثمارية، والنص على أن الشركة ستحاول مساندته ولكن لا تستطيع ضمان اكتتابه. الطلبات: ١- رد الدعوى في مواجهة الشركة لعدم نهوض الحق للمدعي في مطالبته لإنتفاء السبب النظامي الموجب لهذه الدعوى. ٢- حفظ حقوق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق".

وتم تزويد الشركة المدعية بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/٠٩/١٢هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من ممثلها في تاريخ ١٤٤١/٠٩/١٤هـ، جاء فيها ما نصّه: "رد المدعي على نقاط وقائع المدعى عليه: ١) إن بداية المراسلات المشار إليها كانت مع (بنك (أ)) حيث لديهم حساب الشركة المدعية، والذي كان التواصل من خلالهم مع الشركة المدعى عليها، فمنذ بداية فترة الاكتتاب يوم الإثنين الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٩م، تواصلنا مع فرع بنك (أ) لطلب الاكتتاب في شركة (أ) وقد قاموا بدورهم بالتواصل مع الشركة المدعى عليها لمعرفة المتطلبات اللازمة لذلك، وبعد المتابعة معهم لعدة مرات أفادونا يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ نوفمبر بضرورة فتح حساب استثماري ومحفظة استثمارية لشركتنا مع إرسالهم المتطلبات لذلك، وايضا تمت إفادتنا بأن سبب التأخير في الرد هو أن الشركة المدعى عليها كانت بداية الاكتتاب تشترط موافقة هيئة السوق المالية لفتح المحافظ الاستثمارية والتي قد تستغرق حوالي أسبوعين وبعد ذلك أصبح فتح المحافظ الاستثمارية عن طريقهم خلال يوم عمل واحد فقط. وبناء على ما تقدم ذكره فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المدير الإقليمي، وموظفين آخرين. وبناء على ما تقدم ذكره فيتضح لنا أن التأخير كان من الشركة المدعى عليها بداية لمعرفة متطلبات الاكتتاب وللتحديد بدقة للوقت اللازم لفتح المحفظة والحساب الاستثماري، والجدير بالذكر أنه لا يلزم وجود علاقة سابقة لتنفيذ الاكتتاب. (حسب المرفقات السابقة). ٢) بناء على ماتم ذكره

في الفقرة (١) فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م، قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم في حينه تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المدير الإقليمي، وموظفين آخرين. وبعد عدة متابعات من قبلنا بالإيميل والاتصال تم إرسال الإشعار (الإيميل) المشار إليه بعد (٣ أيام) يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠١٩م ويتحدث عن عدم ضمان فتح الحساب والمحفظة الاستثماريين وليس عدم ضمان التداول وتنفيذ الاكتتاب، وبالرغم من ذلك فقد تم أخيرا فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م وتم إرسال إيميل الكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب حيث تمت تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. ٣) بخصوص هذا التفصيل في خطوات وآلية العمل والإجراءات الداخلية لدى الشركة المدعى عليها، فإن العميل الشركة المدعية ليس معنيا بمعرفتها بشكل مباشر. حيث أن ما يهم العميل هو إنهاء وتنفيذ الاكتتاب. ولكن نود الإشارة هنا وأنه بحسب إفادة خدمة العملاء في الفرع في حينه المدير الإقليمي، وموظفين آخرين عند تقديم جميع المتطلبات بما فيها خطاب تفويض من الشركة المدعية لهم بالصيغة المطلوبة والتي تشتمل على العديد من الصلاحيات من ضمنها شراء وبيع الأسهم وأيضا تعميد الشركة المدعى عليها بإدارة محافظ الشركة والتوقيع على جميع المستندات المتعلقة بذلك. فقد أفادونا بأن نوعية الشركة يجعل الإجراءات أكثر سهولة لتأسيس المحفظة والحساب الاستثماريين خلال يوم عمل واحد بما أن الشركة المدعية هي شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة شخص واحد) و(ف.ع.غ) هو المالك والمدير العام والمخول والمفوض بالتوقيع وإعطاء التعليمات، وعليه فإن مراجعة كل من خدمات العملاء والإدارة القانونية للمستندات والمفوضين بالتوقيع وإعطاء التعليمات، قد لا تستغرق وقت أكثر من يوم مقارنة بنوعية الشركات الأخرى. وكما تم الإشارة في الفقرة (١) أعلاه بأن الشركة المدعى عليها كانت بداية الاكتتاب تشترط موافقة هيئة السوق المالية لفتح المحافظ الاستثمارية والتي قد تستغرق حوالي أسبوعين وبعد ذلك أصبح فتح المحافظ الاستثمارية عن طريقهم خلال يوم عمل واحد فقط. إضافة أنه يمكن للجنة الموقرة الاستفسار من شركة تداول عن تاريخ ووقت رفع الطلب لإنشاء المحفظة الاستثمارية، ومتى تم إنشاء المحفظة وربطها فعليا بالتاريخ والوقت (رقم المحفظة (- -)، رقم الحساب الاستثماري (- -). وبالرغم من ذلك كله فالمهم أنه تم فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وتم إرسال إيميل الكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب حيث تمت تعبئته مع تحويل المبلغ بغرض تنفيذ الاكتتاب. ٤) فور أن تم فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وتم إرسال إيميل إلكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب تمت تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. ثم قمنا مباشرة بالاتصال بالموظف المسئول الذي طلب منا تعبئة نموذج الاكتتاب وتحويل مبلغ الاكتتاب، وعليه قمنا مباشرة بتعبئة نموذج الاكتتاب وإرساله الساعة ١٢:١٠ مساء، وحسب الاتصال وطلب الموظف المسئول، بأنه من الأفضل لضمان الاكتتاب تغيير السعر المكتتب ليكون ٣٢ ريال للسهم بدلا من ٣٠ ريال والذي بناء عليه تم تعديل كمية الأسهم إلى ٦٥,٣١٠

سهم، وقد تم إرسال إيميل للتوثيق بذلك الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م الساعة ١:١٧ مساء، على أن يتم بغرض الحفظ والتوثيق يوم الخميس إعادة إرسال نموذج الاكتتاب بعد تعديل كمية الأسهم إلى ٦٥,٣١٠ سهم وسعر ٣٢ ريال للسهم بدلا من ٣٠ ريال، حسب ما تم به التنفيذ الفعلي للاكتتاب، علما بأن التعديل حصل قبل تحويل مبلغ الاكتتاب. (حسب المرفقات). ٥) من المهم التأكيد بأنه لم يتم إفادتنا نهائيا بوجود أي وقت نهائي لاستلام طلبات الاكتتاب، ومن حيث الأولوية لو كان هناك فعلا وقت نهائي لاستلام طلبات الاكتتاب فلماذا لم يتم ذكره في أي من المراسلات من خلال الايميلات مع الشركة المدعى عليها، وبالأخص الايميل المرسل من الشركة المدعى عليها في آخر يوم للاكتتاب يوم الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م الساعة ١١:٢٩ صباحا والذي يفيد بفتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية وأرقامهما وبنموذج الاكتتاب الذي تمت تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. ولماذا لم يتم إبلاغنا بأي وقت نهائي من خلال الرد على الإيميلات العديدة في نفس اليوم عند إرسال طلب تعديل مبلغ وكمية الاكتتاب أو عند إرسالنا الإيميل الذي يفيد بتحويل مبلغ الاكتتاب أو حتى في اليوم التالي الخميس الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٩م، حين تم بغرض الحفظ والتوثيق إعادة إرسال إيميل بنموذج الاكتتاب بعد تعديل كمية الأسهم إلى ٦٥,٣١٠ سهم وسعر ٣٢ ريال للسهم بدلا من ٣٠ ريال، حسب ما تم به التنفيذ الفعلي للاكتتاب حيث تم تأكيد تنفيذ طلب الاكتتاب أو من خلال الاتصالات العديدة. (مرفق) أما بخصوص إيداع مبلغ الاكتتاب، فمنذ لحظة فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م حيث تم إرسال إيميل الكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب ليتم تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب. قمنا مباشرة بالاتصال بالموظف المسئول الذي طلب منا تعبئة نموذج الاكتتاب وتحويل مبلغ الاكتتاب، وعليه قمنا مباشرة بتعبئة نموذج الاكتتاب وإرساله الساعة ١٢:١٠ مساء، وأفدناه بقرب دخول وقت صلاة الظهر وإغلاق فروع البنوك وأننا سنتوجه مباشرة من مكتبنا في ... جنوبا إلى فرع بنك (ب) شمالا لتحويل مبلغ مليون ريال إلى حسابنا في بنك (أ) ومن ثم التوجه إلى فرع بنك (أ) في طريق ... لإتمام عملية التحويل لكامل المبلغ. وبقينا على تواصل مباشر بالهاتف الجوال والإيميل حتى تم تحويل مبلغ الاكتتاب كاملا وقدره (اثنان مليون وتسعون ألف ريال سعودي) والاتصال وإرسال صورة الحوالة عبر الإيميل الإلكتروني الساعة ٢:٠٥م. وقد تمت الإفادة بالهاتف من قبل الموظف المسئولبإرسال طلب الاكتتاب لقسم العمليات في الإدارة العامة لتنفيذ الطلب ولاحقا في نفس اليوم واليوم التالي حسب الاتصالات الهاتفية تم تأكيد تنفيذ طلب الاكتتاب. ٦)حسب ماتم ذكره في النقاط أعلاه بخصوص هذا التفصيل في خطوات وآلية العمل والإجراءات الداخلية لدى الشركة المدعى عليها لمواجهة (الطلبات الهائلة)، فإن العميل الشركة المدعية ليس معنيا بمعرفتها بشكل مباشر. حيث أن ما يهم العميل هو إنهاء وتنفيذ الاكتتاب والذي تم تأكيده في حينه. كما أنه من المهم التأكيد بأنه لم يتم إفادتنا نهائيا بوجود أي وقت نهائي لأستلام طلبات الاكتتاب لا من خلال الايميلات أو الاتصالات. رد المدعي على نقاط دفاع المدعى عليه: ١) بناء على النقطة رقم (١) أعلاه فإن الوقت المتقدم به لفتح المحفظة الاستثمارية كافي جدا، حيث أن إن بداية المراسلات المشار إليها كانت مع بنك (أ) حيث

لديهم حساب الشركة المدعية، والذي كان التواصل من خلالهم مع الشركة المدعى عليها، فمنذ بداية فترة الاكتتاب يوم الإثنين الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٩م، تواصلنا مع فرع بنك (أ) لطلب الاكتتاب في شركة (أ) وقد قاموا بدورهم بالتواصل مع الشركة المدعى عليها لمعرفة المتطلبات اللازمة لذلك، وبعد المتابعة معهم لعدة مرات أفادونا يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ نوفمبر بضرورة فتح حساب استثماري ومحفظة استثمارية لشركتنا مع إرسالهم المتطلبات لذلك، وايضا تمت إفادتنا بأن سبب التأخير في الرد هو أن الشركة المدعى عليها كانت بداية الاكتتاب تشترط موافقة هيئة السوق المالية لفتح المحافظ الاستثمارية والتي قد تستغرق حوالي أسبوعين وبعد ذلك أصبح فتح المحافظ الاستثمارية عن طريقهم خلال يوم عمل واحد فقط. وبناء عليه فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م، قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى، المدير الإقليمي، وموظفين آخرين. وبناء على ما تقدم ذكره فيتضح لنا أن التأخير كان من الشركة المدعى عليها بداية لمعرفة متطلبات الاكتتاب وللتحديد بدقة للوقت اللازم لفتح المحفظة والحساب الاستثماري، ورغم كل ذلك فإن ٤ أيام وقت كافي جدا لإنشاء محفظة وحساب استثماريين والذين حسب ماتم ذكره أعلاه يحتاج إنشائهم يوم واحد. (حسب المرفقات السابقة). ٢) العلاقة مع الشركة المدعى عليها بغرض الاكتتاب في شركة (أ)، وحسب ما تم ذكره سابقا فقد تم استيفاء جميع متطلبات الاكتتاب ولكن للأسف لم يتم تنفيذه من قبل الشركة المدعى عليها. أما المحفظة الاستثمارية فقد تم إنشائها بغرض الاكتتاب في شركة (أ) وبالتأكيد استغراق ٤ أيام لذلك بدلا من يوم واحد ليس بوقت قياسي بل على العكس وقت أطول من اللازم. كما نود الإشارة إلى التناقض بين ما ذكره المدعى عليه في النقطة رقم (٣) حيث ذكر بأن (والذي يستغرق تنفيذه مدة قد تصل إلى ٤ أيام عمل) فإذا كانت العبارة تشير هنا إلى أقصى مدة لإنشاء المحفظة هي (٤) أيام عمل فكيف يكون فتح المحفظة في (٤) أيام عمل وخصوصا آخر يوم في الاكتتاب وقت قياسي. ٣) حسب ماتم ذكره سابقا عدة مرات، فقد قمنا بزيارة الشركة المدعى عليها في طريق ... بجدة يوم الأحد الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٩م قبل نهاية فترة الاكتتاب (بأربعة أيام) وتم في حينه تقديم جميع المتطلبات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المدير الإقليمي، وموظفين آخرين. وبعد عدة متابعات من قبلنا بالايميل والاتصال تم إرسال الإشعار (الإيميل) المشار إليه بعد (٣ أيام) يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠١٩م ويتحدث عن عدم ضمان فتح الحساب والمحفظة الاستثماريين وليس عدم ضمان التداول وتنفيذ الاكتتاب، وبالرغم من ذلك فقد تم أخيرا فتح الحساب الاستثماري والمحفظة الاستثمارية في آخر يوم للاكتتاب الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٩م وتم إرسال إيميل الكتروني الساعة الساعة ١١:٢٩ صباحا يفيد بأرقامهما وبنموذج الاكتتاب والذي تمت تعبئته بغرض تنفيذ الاكتتاب وقد تم تأكيد تنفيذ طلب الاكتتاب. وعموما فإن التعاون وإن حصل فهو إحدى الواجبات المفترض تقديمها للعميل ولكن يجب أن لا يكون مبرر لعدم تنفيذ الاكتتاب بأي حال من الأحوال فالعبرة بالمحصلة النهائية لا بآلية وكيفية الوصول إليها. ولكن تفاجأنا يوم الاثنين الموافق ٩ ديسمبر ٢٠١٩م، بعد التواصل مع الموظفين في الشركة المدعى عليها بجدة بعدم تنفيذ الاكتتاب، مما يدل بوضوح بحسب إفادتهم هاتفيا والإيميل المرسل من المدير الإقليمي بأن الاكتتاب لم يتم

تمريره وتنفيذه من قبل قسم العمليات في الرياض دون توضيح للأسباب حتى الان، وهذا يؤكد الخطأ والخلل في عدم التنفيذ حيث لم يتنبهوا ويتأكدوا من عدم تنفيذ الاكتتاب إلا بعد ٦ أيام. وأيضا حسب الاتصالات مع مدير مكتب الرئيس التنفيذي للشركة المدعى عليها وأيضا الاتصال الوارد إلينا من نائب الرئيس في الشركة المدعى عليها والذي اعتذر فيه عن عدم تنفيذ الاكتتاب وأنهم يعملون جاهدين لعمل العديد من التسويات حيث تم تلقيهم العديد من الشكاوى بهذا الخصوص. وبناء عليه فإن الشركة المدعية تؤكد تعزيز جميع دعواها وطلباتها السابقة المودعة لدى مقام عدالة اللجنة في تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/١١م وتاريخ ٢٠٢٠/03/٢٧م وتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/١٧م. ونظرا لتكرار وتشابه معظم نقاط ردود المدعى عليه في الخطابات الثلاثة المرسلة، وحفاظا على وقت مقام عدالة اللجنة وأيضا وقت المدعي، فنأمل من مقام عدالة اللجنة الخلاص بالحكم بما تم المطالبة به من قبل المدعي. الطلبات: ١) قبول الدعوى في مواجهة الشركة المدعى عليها بسبب وجوب الحق للمدعي الشركة المدعية في مطالبته لثبوت السبب النظامي الموجب لهذه الدعوى. ٢) حفظ حقوق الشركة المدعية لاختصامها بوجه حق، في التعويض بمبلغ ٤ مليون ريال سعودي تعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والمتمثلة في إهدار فرصة الاكتتاب في شركة (أ)، حجز الأموال بدون تنفيذ الاكتتاب، التأخر والمماطلة في الرد وعدم عرض أو قبول أي تسوية مباشرة أو من خلال هيئة السوق المالية وذلك بعدم الرد أو التجاوب" (وأرفق ما يستشهد به).

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ ١٤٤١/٠٩/١٧هـ مع طلب جوابها عنها، فوردت اللجنة مذكرة جوابية من وكيلها في تاريخ 1441/٠٩/٢٨هـ، جاء فيها ما نصه: "نشير إلى الدعوى بعاليه والمستلمة من قبل الشركة المدعى عليها عبر البريد الإلكتروني بتاريخ: ٢٠٢٠/٠٥/١٠م، والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة. نتشرف بإجابة سعادتكم على النحو التالي: ١- يظهر من خلال لائحة المدعي التعقيبية استرساله في التفاصيل غير المنتجة بالدعوى، ولا يخفى على مقام عدالة اللجنة وسيلة التواصل المنتجة لآثارها في إجراء التعاملات المؤثرة كتأسيس المحفظة أو تنفيذ العمليات، وقد أقر المدعي بزيارته للفرع لطلب تأسيس المحفظة وتوقيع المستندات المتطلبة لذلك أصولياً، وحيث أن المدعي أقر أيضاً بعدم زيارته لفرع الشركة لإجراء الاكتتاب على المتطلب نظامياً وتزويده بنسخة الاكتتاب كحق للمكتتب شأنه في ذلك شأن سائر المكتتبين.
٢- تأسيس الحساب الاستثماري وما ترتب عليه من تأسيس محفظة استثمارية للعميل الشركة المدعية للاستفادة من منتجات الشركة المدعى عليها هو أمر لا يعني قبول أي عمليات أخرى متعارف عليها مما تقدمه الشركة، فإن جميع العمليات تحكمها علاقات تعاقدية أخرى كالاكتتابات وشراء وبيع الأوراق المالية بشكل عام ومنها اكتتاب شركة (أ). ٣- أن موكلتي حرصت ببذل العناية اللازمة لتحقيق رغبة العميل بالاكتتاب، وقد تم إشعاره بإيميل رسمي وبمناقشات شفهية أن موكلتي لن تستطيع قبول طلب الاكتتاب وذلك لضيق الوقت ووجود طلبات سابقة يتم العمل عليها نظراً لتأكيدنا لعملائنا السابقين بتنفيذ طلباتهم. وقد كان إشعارنا للعميل بشكل واضح أننا لن نتمكن من الاكتتاب وفي حال وجود فرصة سيتم ذلك. وكان هذا التزاما منا بلوائح هيئة السوق المالية حيث تنص لائحة الأشخاص المرخص لهم بالأمانة

والوضوح مع طلبات العملاء. ٤- إن طلب المدعي يتم تنفيذه من خلال آلية بناء سجل الأوامر والتي تحكمها تعليمات خاصة صادرة من قبل هيئة السوق المالية وإجراءات خاصة بتلك الآلية. وبناء عليه فإن الشركة تعزز سابق دفوعها وطلباتها المودعة لدى بمذكرات الدفاع السابقة".

وفي تاريخ ١٤٤١/١٠/١٨هـ عقدت اللجنة جلسة لنظر الدعوى، حضرها مالك الشركة المدعية مديرها العام، وحضرها وكيل الشركة المدعى عليها. وافتتحت الجلسة بسؤال ممثل الشركة المدعية هل لديه ما يود إضافته إلى ما ورد في صحيفة الدعوى والمذكرات المقدمة منه؟ فقدم ملخصاً لوقائع العلاقة مع الشركة المدعى عليها فيما يتعلق بالاكتتاب في شركة (أ) لا يخرج مضمونه عما ورد في صحيفة الدعوى وما جاء في المذكرات اللاحقة لها، وقد سألته اللجنة عن وقت وتاريخ فتح المحفظة، فأجاب بأنه بناءً على البريد الإلكتروني الوارد من الشركة المدعى عليها، تم فتح المحفظة والحساب الاستثماري الساعة (١١:٢٩) صباحاً من يوم الأربعاء ٢٠١٩/١٢/٠٤م. وبسؤاله عن وقت إيداع مبلغ الاكتتاب في الحساب الاستثماري، أجاب بأن ذلك تم في نفس اليوم على الساعة (٠٢:٠٥) بعد الظهر. وبسؤال وكيل الشركة المدعى عليها عن رده على صحيفة الدعوى وما أثاره ممثل الشركة المدعية في هذه الجلسة، أجاب بأنه يكتفي بما ورد في مذكرات الشركة المدعى عليها المقدمة إلى اللجنة قبل هذه الجلسة. وقد طلب ممثل الشركة المدعية الإشارة إلى أن تحفظ الشركة المدعى عليها الوارد في البريد الإلكتروني المرسل في ٢٠١٩/١٢/٣م بشأن عدم الضمان فإن المقصود منه في البريد الإلكتروني ذاته هو عدم ضمان فتح المحفظة وفتح الحساب الاستثماري ولم يكن المقصود فيه عدم ضمان الاكتتاب في الشركة (أ). وقد سألت اللجنة وكيل الشركة المدعى عليها عن وقت وتاريخ إقفال الاكتتاب في أسهم شركة (أ) لدى شركات الوساطة والبنوك، وسألت كذلك عن وقت وتاريخ استقبال مدير الاكتتاب لطلبات الاكتتاب المشار إليها، وعن الآلية التي قررها مدير الاكتتاب لمعالجة المشكلات التي تحدث أثناء عملية الاكتتاب، فأجاب وكيل الشركة المدعى عليها بأنه سيعود إلى موكلته ويقدم الإجابة عن ذلك، وطلب مهلة سبعة أيام من تاريخ هذه الجلسة لتقديم جوابه، فوافقت له اللجنة على ذلك. وبسؤال الطرفين هل لديهما ما يودان إضافته؟ أجابا بالنفي. وفيما عدا ما هو مطلوب من وكيل الشركة المدعى عليها وحيث اختتم الطرفان أقوالهما، وبعد إتاحة الوقت الكافي لأطراف الدعوى الحاضرين لقراءة المحضر، وحيث اتفق الأطراف على ما ورد فيه، فقد قررت اللجنة اختتام الجلسة.

وفي تاريخ ١٤٤١/١٠/٢٥هـ ورد اللجنة خطاب من الشركة المدعى عليها جواباً عن الاستفسارات التي وُجهت إليها من اللجنة في جلسة النظر، جاء فيه ما نصّه: "١ - فيما يخص شركات الوساطة والبنوك فيظهر لنا أن المواقيت المحددة تختلف تباعاً لتقديرات الجهة المستقبلة لطلب الاكتتاب وتحديد الفترة التي يمكن معها الوفاء بمتطلبات الشركة المكتتب بها ومدير الاكتتاب، وقد حددت لدى الشركة المدعى عليها بالساعة الثانية ظهراً من يوم ٢٠١٩/١٢/٠٤م. ٢ - الوقت المحدد من مدير الاكتتاب لطلبات الاكتتاب هو ما نصت عليه نشرة معلومات الاكتتاب للمؤسسات المكتتبة بالساعة الخامسة عصراً من يوم

٢٠١٩/١٢/٠٤م. ٣ - بشأن الآلية التي قررها مدير الاكتتاب لمعالجة المشكلات التي حدثت أثناء الاكتتاب، نفيدكم بأن الشركة لم تحط سابقاً بهذه الآلية ولا تتوافر لديها معلومات بشأنها".

وفي تاريخ ١٤٤١/١١/١٠هـ خاطبت اللجنة شركة (ب) باعتبارها مدير عملية الاكتتاب في شركة (أ) بخطاب تضمن الاستفسارات الآتية: ١- ما دور البنوك وشركات الوساطة في عملية الاكتتاب في أسهم شركة (أ)؟ ٢- ما الوقت والتاريخ المحددان لإقفال عملية الاكتتاب في أسهم شركة (أ)؟ ٣- ما الوقت المحدد لاستقبال شركة (ب) باعتبارها مديراً للاكتتاب لطلبات الاكتتاب؟ ٤- ما الآلية التي قررتها شركة (ب) باعتبارها مديراً للاكتتاب لمعالجة الإشكاليات التي تحدث أثناء عملية الاكتتاب؟ فورد اللجنة خطابها في تاريخ ١٤٤١/١١/٢١هـ، متضمناً ما نصّه: "ما هو دور البنوك وشركات الوساطة في عملية الاكتتاب في أسهم شركة (أ): يتمثل هيكل فريق الشركات المالية/ الوساطة والبنوك القائمة على الاكتتاب بالآتي: أ- المستشارون الماليون (المنسقون الرئيسيون): كانت مهمة المستشارين الماليين (المنسقون الرئيسيون) تقديم المشورة المالية لشركة (أ) والمساهم البائع فيما يتعلق بالاكتتاب، بالإضافة إلى القيام على إدارة سجل اكتتاب المؤسسات وحيث كانت عدة شركات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة سجل اكتتاب المؤسسات. ب - مديرو سجل اكتتاب المؤسسات: تشمل هذه الفئة جميع المستشارين الماليين القائمين على إدارة الاكتتاب بالإضافة إلى عدد من الشركات المالية التي ينحصر دورها كمدير سجل اكتتاب المؤسسات. وتتمثل مهمة مدير سجل اكتتاب المؤسسات باستقبال وتجميع طلبات الاكتتاب من المؤسسات الراغبة بالاكتتاب (بالإضافة إلى تأكيد تمويل طلب الاكتتاب من قبل المؤسسة المكتتبة) وتمريرها لكل من المدراء رئيسيين لسجل اكتتاب المؤسسات. ج - مدير الاكتتاب - شركة (ب) -: يشمل دور مدير الاكتتاب بشكل رئيسي بإدارة اكتتاب الأفراد من حيث التنسيق مع الجهات المستلمة لاستقبال وتوثيق طلبات اكتتاب الأفراد، بالإضافة إلى استقبال ورفع محتوى سجل اكتتاب المؤسسات (بعد التحقق من استلام قيمة الاكتتاب من المكتتب) وسجل اكتتاب الأفراد إلى تداول لتنفيذ عملية إيداع الأسهم. د- الجهات المستلمة (بنوك): يتمثل دور الجهات المستلمة باستقبال طلبات الأفراد وتحصيل قيمة مبالغ الاكتتاب من خلال قنواتها المتاحة ومن ثم التنسيق مع مدير الاكتتاب والجهات المستلمة الأخرى لرفع بيانات الاكتتاب لنظام مدير الاكتتاب. ما الوقت والتاريخ المحددان لإقفال عملية الاكتتاب في أسهم شركة (أ): أ- تاريخ إقفال عملية بناء سجل الأوامر للمؤسسات: ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، الساعة ٥ مساءً (علماً بأن المؤسسات وجب عليها تقديم طلب الاكتتاب ما بين ١٧ نوفمبر ٢٠١٩م و٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وتسليم نموذج طلب الاكتتاب النهائي ما بين ٥ ديسمبر ٢٠١٩م و٨ ديسمبر ٢٠١٩م، الساعة ٥ مساءً). ب - تاريخ إقفال عملية اكتتاب الأفراد: ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م، الساعة ١١:٥٩ مساءً. ما هو الوقت المحدد لاستقبال شركة (ب)

- باعتبارها مديراً للاكتتاب - لطلبات الاكتتاب من البنوك الأخرى: اكتتاب المؤسسات: كان المتفق عليه مع جميع مديري سجل اكتتاب المؤسسات بأن يتم تسليم جميع الطلبات التي يتم استقبالها خلال أيام فترة بناء سجل الأوامر قبل الساعة ٤ مساءً من كل يوم، لكل من شركة (ب)، والشركات المساهمة بناءً على

ترتيب متفق عليه، حيث كانت عملية تجميع طلبات الاكتتاب تحدث بشكل يومي. وفيما يتعلق بالطلبات التي تم استلامها في آخر يوم في الاكتتاب فقد تم السماح لمديري سجل اكتتاب المؤسسات بعدة ساعات إضافية نظراً لعدد طلبات الاكتتاب الضخم الذي تم استقباله في آخر يوم للاكتتاب. اكتتاب الأفراد: تم استقبال طلبات الاكتتاب من تاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٩م 'الساعة ٩ صباحا' إلى تاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م 'الساعة ١١:٥٩ مساءا'. ما هي الآلية المقررة لمعالجة الإشكاليات التي تحدث أثناء عملية الاكتتاب، وما هي الضوابط المتعلقة بذلك من حيث المدة الزمنية، والإجراءات: تمثلت آلية معالجة إشكاليات الاكتتاب بالتالي: أ- يقوم المكتتب بإبلاغ مدير سجل اكتتاب المؤسسات الذي قدم طلب الاكتتاب من خلاله (في حال كان المستثمر من المؤسسات) أو الجهة المستلمة من البنوك (في حال كان المستثمر من الأفراد) والذي بدوره يقوم بإبلاغ شركة (ب) بالمشكلة. ب - تقوم شركة (ب) بالتحقق في المشكلة من خلال مراجعة سجلات إيداع الأسهم التي ترسل إلى تداول بالإضافة إلى حساب متحصلات الاكتتاب للتأكد من قيام المستثمر بإيداع قيمة الاكتتاب. ج - يتم إبلاغ مدير سجل اكتتاب المؤسسات أو الجهة المستلمة من البنوك بتفاصيل المشكلة والإجراء التصحيحي الذي يتوجب على المستثمر اتخاذه ليتسنى لشركة (ب) معالجة الإشكالية. د- يتم تزويد شركة (ب) ببيانات صحيحة (في حالة كانت المشكلة تزويد المستثمر بيانات خاطئة سابقاً) أو إيصال حوالة قيمة الاكتتاب (في حالة كان هناك تأخير في تحويل قيمة الاكتتاب)، من ثم يقوم شركة (ب) بالتحقق من صحة المعلومات المزودة في حالة تبين صحتها يقوم شركة (ب) بمعالجة المشكلة. فيما يتعلق في المدة الزمنية لتصحيح الإشكاليات، حيث أن الآلية تعتمد على سرعة الرد من قبل المستثمر، فعليه لا تكون هناك مدة زمنية محددة، وهو الإجراء الدارج والمتبع في جميع الاكتتابات السابقة. مستندات مرفقة: إرشادات بناء سجل الأوامر لاكتتاب للمؤسسات المكتتبة (بناء سجل الأوامر). إرشادات الاكتتاب للطرح العام الأولي لأسهم شركة (أ). طلب الاكتتاب للمؤسسات المحلية. قائمة بالشركات المالية القائمة على الاكتتاب".

وفي تاريخ ١٤٤٢/٠١/٠٤هـ خاطبت اللجنة شركة (ب) بخطاب آخر، تضمن الاستفسارات التالية: ١- ما نسبة تخصيص أسهم الاكتتاب بالنسبة للمؤسسات المكتتبة؟ ٢- بيان عدد الأسهم المفترض تخصيصها في حال قيام مؤسسة محلية بالاكتتاب في خمسة وستين ألفاً وثلاثمائة وعشرة (٦٥,٣١٠) سهماً من أسهم شركة (أ)، فوردت اللجنة إجابتها في تاريخ١٤٤٢/٠١/١٢هـ، وجاء فيها ما نصّه: "بالإشارة إلى بريدكم الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/٢٣م، بشأن استفسار اللجنة المتعلق باكتتاب شركة (أ)، نود إفادتكم بما يلي: قام المساهم البائع بتحديد نسب تخصيص مختلفة بحسب فئة المستثمر، وفي حالة الشركات الخاصة كالشركة محل الاستفسار، فقد كانت نسبة التخصيص 14.1925٪ تقريباً. ٢- في حال تقدمت الشركة بطلب اكتتاب بعدد ٦٥,٣١٠ سهم، فإنه من المرجح أن تحصل على تخصيص يصل إلى ٩,٢٦٩ سهم".

وفي ضوء ما سبق، قررت اللجنة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو خلاف بين شركة مستثمرة في سوق الأوراق المالية ووسيط في شأن طلب اكتتاب في شركة مدرجة في السوق المالية السعودية، فإن هذه الدعوى تُعدّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنَّه بتأمل اللجنة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيّن لها أن المدعية تطلب تعويضها نظير إهدار المدعى عليها لفرصة الاكتتاب في شركة (أ)، وذلك بعد تقدمها إلى الشركة المدعى عليها في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/١٢/٠٤م بطلب الاكتتاب في خمسة وستين ألفاً وثلاثمائة وعشرة (٦٥,٣١٠) سهماً بسعر (٣٢) ريالاً للسهم، وعدم تنفيذ طلبها من قبل الشركة المدعى عليها بالرغم من تأكيدها لها بتنفيذه، وقد دفعت الشركة المدعى عليها بأن الوقت الذي تقدمت به الشركة المدعية لفتح المحفظة الاستثمارية ضيق جداً، وبأن العلاقة بينها وبين الشركة المدعية مقتصرة على فتح المحفظة استثمارية دون الاكتتاب، وبأنه قد تمت إفادة الشركة المدعية بصعوبة الاستجابة لطلبها في ظل الوقت المستغرق لتأسيس محفظة استثمارية.

وحيث إنه باطلاع اللجنة على ملف الدعوى، وما أرفقته الشركة المدعية من مستندات ومراسلات إلكترونية تمت بينها وبين الشركة المدعى عليها، وعلى الجواب الوارد من مدير الاكتتاب، تبين للّجنة قيام الشركة المدعية بطلب فتح الحساب الاستثماري لدى الشركة المدعى عليها في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٠١م، واستجابة الشركة المدعى عليها لهذا الطلب في الساعة ١١:٢٩ صباحاً من تاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٤م، وهو آخر يوم لاستقبال طلبات الاكتتاب للمؤسسات المكتتبة بحسب ما توضحه نشرة الإصدار الخاصة باكتتاب شركة (أ)، كذلك تبيّن للّجنة قيام الشركة المدعية في الساعة ٢:٠١ ظهراً من اليوم نفسه (٢٠١٩/١٢/٠٤م) بتحويل مبلغ قدره مليونان وتسعون ألف (٢,٠٩٠,٠٠٠) ريال من حسابها الجاري إلى حسابها الاستثماري، وقيامها بإرسال طلب الاكتتاب في (٦٥,٣١٢) سهماً بسعر (٣٢) ريالاً للسهم الواحد، من خلال المراسلة بالبريد الإلكتروني مع الشركة المدعى عليها التي أجابتها في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٩م، بتعذرتنفيذ طلبها.

وحيث ثبت للّجنة من واقع ما قُدم في الدعوى تقديم الشركة المدعية لطلب الاكتتاب خلال المهلة النظامية المتاحة للاكتتاب في أسهم شركة (أ)، وعدم استجابة الشركة المدعى عليها للشركة المدعية بتنفيذ طلبها.

وحيث إن المسؤولية وفقاً للقواعد العامة لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة، من خطأ وضرر وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى تحققت تلك المسؤولية رُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث إن الشركة المدعى عليها بصفتها وسيطاً مستلماً فيما يتعلق بطرح أسهم اكتتاب شركة (أ) أخطأت بإخلالها بالتزامها الملقى على عاتقها وذلك بعدم تمكين الشركة المدعية من الاكتتاب، وحيث لم يثبت للّجنة قيام الشركة المدعى عليها باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة طلب الشركة المدعية الاكتتاب، ومن ذلك قيامها بإبلاغ شركة (ب) بصفتها مديراً للاكتتاب بمشكلة الشركة المدعية التي واجهتها أثناء

طلبها الاكتتاب؛ ليتسنى لمدير الاكتتاب معالجتها وفقاً للآلية الموضحة في جواب مدير الاكتتاب للّجنة في خطابه الوارد في تاريخ ١٤٤١/١١/٢١هـ، مما يثبت قيام ركن الخطأ في جانب الشركة المدعى عليها، ويتعين بموجبه على اللجنة بحث مدى توافر باقي أركان المسؤولية في جانبها؛ للنظر في طلب الشركة المدعية تعويضها نتيجة لذلك.

وحيث ثبت للجنة تضرر الشركة المدعية نتيجة لخطأ الشركة المدعى عليها، المتمثل في تفويت فرصة الاكتتاب في شركة (أ) عليها.

وحيث يحق للجنة بموجب نظام السوق المالية إصدار قرار بالتعويض، ولا يتأتى لها مباشرة هذا الاختصاص ما لم تكن لها سلطة تقدير التعويض الجابر للأضرار، وذلك بحسب كل حالة وما يكتنفها من ظروف وملابسات، فقد قدَّرت اللجنة أن التعويض في مثل هذه الحالة يكون بالنظر إلى سعر الطرح للاكتتاب ومقارنته بمتوسط سعر السهم في أول يوم تداول لتلك الأسهم، وضرب الناتج في عدد الأسهم الممكن تخصيصها بعد الاكتتاب بها، وما ينتج عن ذلك يكون هو مبلغ التعويض المستحق.

وحيث إن متوسط سعر أسهم شركة (أ) في تاريخ أول يوم تداول ٢٠١٩/١٢/١١م هو (٣٥,٢٠) ريالاً، وسعر الطرح للاكتتاب هو (٣٢) ريالاً، فإن الفارق بينهما هو ما مقداره (٣,٢) ريال، وبضرب هذا الفارق في عدد الأسهم التي يمكن تخصيصها وفقاً لنسب تخصيص طلبات اكتتاب المؤسسات المحلية المكتتبة البالغة تسعة آلاف ومائتان وتسعة وستين (٩,٢٦٩) سهماً، يكون الناتج مبلغاً قدره تسعة وعشرون ألفاً وستمائة وستون (٢٩,٦٦٠,٨) ريالاً وثمانون هللة، وهو مبلغ التعويض المستحق للشركة المدعية كما يوضحه الجدول التالي:

التعويض عن الحرمان من الإكتتاب بأسهم شركة (أ)	
عدد الأسهم الممكن تخصيصها بعد طلب الاكتتاب	٩,٢٦٩
سعر الاكتتاب	32.00
تاريخ أول يوم تداول (تاريخ الإدراج)	2019/12/11
متوسط سعر السهم بتاريخ أول يوم تداول	35.20
قيمة الفرق بين متوسط سعر السهم وسعر الاكتتاب	3.20
إجمالي التعويض	٢٩,٦٦٠,٨٠

وأما ما دفعت به الشركة المدعى عليها من أن الوقت الذي تقدمت به الشركة المدعية لفتح المحفظة الاستثمارية ضيق جداً، فيُجاب عنه بأن الشركة المدعى عليها قد تمكنت من فتح المحفظة الاستثمارية للشركة المدعية خلال الفترة التي يمكن لها الاكتتاب فيها؛ إذ توضح المستندات التي قدمتها الشركة المدعية أنها تلقت بريداً إلكترونياً من الشركة المدعى عليها يؤكد فتح الحساب الاستثماري لها بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤م، أي قبل انتهاء المهلة الممنوحة للاكتتاب.

وأما ما دفعت به الشركة المدعى عليها من أن العلاقة بينها وبين الشركة المدعية مقتصرة على فتح محفظة استثمارية دون التزامها بتنفيذ طلب الاكتتاب، فيُجاب عنه بأن غرض الشركة المدعية من فتح

المحفظة الاستثمارية هو الاكتتاب في أسهم شركة (أ) على النحو الموضح في الوقائع، وأن التزام الشركة المدعى عليها وإن لم يكن التزاماً بتحقيق نتيجة إلا أنه كان التزاماً ببذل عناية؛ ذلك أنها وإن كانت لا تضمن الاكتتاب المطلوب إلا أنها كانت ملزمة بالقيام بجميع الإجراءات الواجبة عليها بصفتها وسيطاً مستلماً فيما يتعلق بطرح أسهم اكتتاب شركة (أ)، وقد أخلت عند عدم قيامها بذلك، مما يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع.

وفيما يتعلق بطلب الشركة المدعية تعويضها عن حجز أموالها، فيجاب عنه بأن أموالها كانت في حسابها الاستثماري ولم تكن محجوزة لدى الشركة المدعى عليها، وكان بإمكان الشركة المدعية في أي وقت التصرف بها، مما ترى معه اللجنة الالتفات عن هذا الطلب.

وفيما يتعلق بمطالبة الشركة المدعية تعويضها عن الضرر المعنوي، فيدفعه أن الشركة المدعية لم تقدم ما يثبت صحة ما تطالب به، الأمر الذي ترى فيه اللجنة عدم الاستجابة لطلبها.

وفيما يتعلق بباقي الدفوع المقدمة في الدعوى، فإن اللجنة لم تجد أنها منتجة في الدعوى، الأمر الذي يتعين معه الالتفات عنها.

ولما تقدمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت اللجنةُ الآتي:

أولاً: إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للشركة المدعية،مبلغاً قدره تسعة وعشرون ألفاً وستمائة وستون ريالاً وثمانون هللة (٢٩,٦٦٠.80).

ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.